توقيف أصحاب مكاتب سياحية للتعامل بغير الليرة السورية

وزير السياحة لـ«الوطن»: تم الإفراج عنهم.. ضوابط خاصة للفعاليات السياحية للتعامل بالقطع الأجنبي

توجد طلبات لمجموعات سياحية من عشرات الدول العربية والأوروبية

محمد راكان مصطفى

علمت «الوطن» من مصادر خاصة عن توقيف سبعة من أصحاب مكاتب السياحة والطيران بجرم التعامل بغير الليرة السورية، وأنه تم الإفراج عنهم بعد تدخل من وزير السياحة رامي مرتيني، الذي أكد لـ«الوطن» حل الموضوع وأنه تم الإفراج عنهم.

وقال الوزير: قبل الحرب الإرهابية على سورية كان هناك نظام تقاص تعمل عليه شركات الطيران العاملة في سورية عبر منظمة Agata للطيران، وقد توقف العمل به نتيجة العقوبات الظالمة التي فرضت، وتم إخراجنا من النظام بوسائل ضغط الإرهاب الاقتصادي.

وأضاف: أي مكتب سياحة أو مؤسسة تنظيم رحلات تستقدم مجموعة سياحية أجنبية أو عربية لسورية وتبيع تذاكر الطائرة حتى وإن كان يحجز على متن خطوط شركات محلية، أو حجز إقامات الفنادق لغير السوريين، كل هذه الأنشطة مسموح تسديدها بالقطع الأجنبي ومعرفة ويسمح للمكاتب بالتعامل بالقطع في هذه الحالات.

وأشار إلى أنه بسبب العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب ظهرت حالات خاصة تحتاج إلى معالجة، كاشفاً أنه تم الانتهاء من تحديد ضوابط للحالات الخاصة لتعامل الفعاليات السياحية بالقطع الأجنبي بالتنسيق بين الوزارة ومصرف سورية المركزي وغرف السياحة، مؤكداً أنه سوف يتم الإعلان عنها بعد تصديقها من الوزارة والمصرف المركزي، وهي تعالج معظم الحالات ومنها على سبيل المثال بيع مقاطع رحلات الطيران خارج سورية.

وقال وزير السياحة: لا يسمح بإخراج القطع الأجنبي خارج سورية إلا عن طريق القنوات الرسمية ووفقاً لأنظمة مصرف سورية المركزي، مضيفاً: عمل مكاتب السياحة ومؤسسات تنظيم الرحلات يوجب عليها بموجب طبيعة عملها بالنسبة لكل قادم إلى سورية سواء كان أجنبياً أم عربياً أو حتى سورياً مقيماً بالخارج التسديد بالقطع الأجنبي.

وأكد مرتيني أنه من حيث المبدأ يكفل القانون للمكاتب السياحية ومؤسسات تنظيم الرحلات التداول بالقطع الأجنبي وفق الأنظمة والقوانين، مشيراً إلى وجود حالات ظهرت خارج الأنظمة والقوانين تمت محاسبة مرتكبيها، مشدداً على أن أي نشاط يستغل الصفة السياحية لأهداف غير مشروعة سيتم معاقبته وفق القانون من الوزارة والجهات المختصة ومصرف سورية المركزي.

في سياق آخر توقع وزير السياحة أن تسهم منصة التأشيرات الإلكترونية بتسريع الحصول على التأشيرات وتحسن القدوم السياحي إلى البلاد، مضيفاً: ونعول على قدوم المغتربين السوريين.

وكشف مرتيني عن وجود طلبات لمجموعات سياحية من عشرات الدول العربية والأوروبية، وأنه يتم توقيع مهمات لزيارة تدمر وأماكن سياحية وأثرية لمجموعات سياحية من سلوفاكيا وسلوفينيا وبولندا وروسيا وإنكلترا وألمانيا وهولندا وفرنسا وبلجيكا.. وإن كانت أعداد المجموعات ليست كالسابق حيث تتراوح بين ٣ إلى ٨ في حين كانت في السابق تضمن نحو ٤٠ سائحاً.

وأكد مرتيني أن قطاع السياحة قادر على استيعاب القدوم السياحي المتوقع، منوهاً بأنه ورغم الحرب التي مرت على البلاد فإن عدد الأسرّة اليوم يوازي أو يزيد عما كان قبل الحرب، ناهيك عن وجود تنوع في السويات الفندقية بما فيها الفنادق من سوية خمس نجوم، لافتاً إلى وجود فنادق دخلت الخدمة مؤخراً وأخرى من المتوقع دخولها في الخدمة خلال العام الحالي منها فندق سميرأميس، ناهيك عن العمل على تطوير الفنادق الأربعة المملوكة من الوزارة.

وأشار الوزير إلى التطور الذي شهدته الفنادق في ريف دمشق خلال السنوات الماضية لتغطية الطلب المتزايد على السياحة الثقافية والدينية.

وأضاف: يعاني القطاع السياحي كغيره من القطاعات من نقص حوامل الطاقة، ناهيك عن تكاليف القدوم المرتفعة إلى سورية مقارنة بغير دول لأن القادم يضطر إلى تقسيم الرحلة إلى أكثر من مقطع لحين الوصول.

وأشار الوزير مرتيني إلى تحسن أرقام القدوم خلال الشهرين الأولين من العام الحالي حيث وصل إلى ٣٩٨ ألف قادم مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي والذي بلغت ٢٣٠ ألفاً، كما بلغ عدد القادمين من العراق الشقيق ٣٩ ألف قادم عراقي بزيادة ٨٠ بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وأضاف: بلغ عدد القادمين من الأشقاء العراقيين خلال العام الماضي ١٩٠ ألف عراقي حجزوا نحو ٣٩٠ ألف ليلة فندقية.

وأشار وزير السياحة إلى أن كارثة الزلزال أثرت على المواقع السياحية ومنها قلعة حلب، موضحاً وجود مشروع عاجل للترميم تقوم به وزارة الثقافة على مدار الساعة، منوهاً بتخصيص الحكومة مبلغاً لإصلاح أضرار الزلزال.

> عدد الأسرّة الآن يوازي أو أكثر من عددها قبل الحرب

انخفاض البيع في محال الحلويات والمطاعم يخفض سعر أسطوانة الغاز الأسود

معتمدو غاز: استمرار الإنتاج قد يصل بمدة الرسالة إلى ٤٥ يوماً

عبد المنعم مسعود

قال مصدر في جمعية معتمدي الغاز في دمشق إن استمرار عملية توزيع الغاز المنزلي وفق الوتيرة الحالية قد يصل بمدة انتظار رسالة الغاز المنزلي إلى ٤٥ يوماً مبيناً أن المدة تختلف بعد فترة من استقرارها بين ٩٠ و١١٠ أيام لتصل إلى ٦٥ يوماً مبيناً أن الإنتاج في معمل غاز عدرا يتراوح يومياً بين ٢٥ ألفاً و٣٠ ألف أسطوانة يومياً.

وبيّن المصدر أنه إضافة إلى زيادة الإنتاج فقد أدى قيام جزء كبير من المعتمدين بتجزئة مخصصات ارتباطاتهم إلى دفعات صغيرة إلى توافر المادة بشكل متواتر لدى المعتمدين مضيفاً إن ذلك أثر على أسعار أسطوانة الغاز في السوق السوداء وانخفضت لتصل إلى ١٤٠ ألف ليرة في وقت استقر فيه كيلوغرام الغاز المنزلي عند ١٧ ألف ليرة وما دون.

ويرى المصدر أن انخفاض استهلاك المطاعم ومعامل الحلويات ومحالها من الغاز المنزلي نتيجة ضعف الإقبال لديها أدى هو الآخر إلى ضعف الإقبال على الغاز المنزلي في السوق السوداء وبالتالي انخفاض أسعاره وتوافره بشكل ظاهر خصوصاً أنها كانت تستكمل حاجتها من الغاز من السوق السوداء.

ووفقاً لجمعية معتمدي دمشق فإن سعر أسطوانة الغاز الصناعي في السوق السوداء بلغ حالياً ٢٢٥ ألف ليرة على حين أن سعر الأسطوانة الحديد بلغ ٢٣٠ ألف ليرة نتيجة عدم توزيع أسطوانات من محروقات مبيناً أن محروقات تقتطع رسماً بقدر ١٠ آلاف ليرة على كل فاتورة لقاء عملية تبديل الأسطوانات التالفة والتي ما زالت تراوح مكانها وكل ٤٥ يوماً حتى يستطيع المعتمد تبديل جزء بسيط مما لديه من توالف بأسطوانات مرممة وليس جديدة.

وكشف المصدر أن مطالبات معتمدي الغاز بزيادة العمولة على الأسطوانة ما زالت تراوح مكانها كاشفاً أن التموين وفي آخر اجتماع معهم قبل عشرين يوماً طرحت أن ترفع النسبة لتصبح ٥ بالمئة على حين أن الجمعية تطالب بأن تكون النسبة ١٠ بالمئة من سعر الأسطوانة مبيناً أن ذلك لا يغطي كامل التكاليف لكنه قريب منها حيث تبلغ ١٢٣٠ ليرة.

وأكد المصدر على مشكلة المعتمدين في ظل عدم قيام محروقات بختم الأسطوانات ما يجعل المعتمد عرضة لمشكلات جمة لا علاقة له بها خصوصاً مع دوريات التموين.

مشروعات تخرج «حبيسة الأدراج» ونائب رئيس الجامعة لـ«الوطن»: اختيار ٣ مشروعات نوعية لتمويلها

بعد متابعة من «الوطن».. جامعة دمشق تعالج مشكلة التأخر بمنح مصدقات التخرج وتفكّر بلصاقة أمنية «وطنية»

«الصفر» عقوبة «الاستلال» في مشروع التخرج بمرحلة الإجازة ولا يتخرج الطالب إلا بإنجازه

فادي بك الشريف

بعد متابعة من «الوطن» لمشكلة تأخر منح المصدقات الجامعية لمرحلتي الإجازة والدراسات العليا في دمشق بسبب وضع «اللصاقة الأمنية»، توصلت جامعة دمشق لحل للمشكلة وبالتالي بدأت بمنح العديد من المصدقات التي يقدر عددها بالآلاف.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب الدكتور محمد تركو عن معالجة الإشكالية الحاصلة، وعليه تم وضع اللصاقة الأمنية على المصدقات، علماً أن الجامعة كانت قد وجهت الكليات بتسهيل إجراءات منح كشوف العلامات وتبسيط الإجراءات، كما أنه بإمكان الطلاب الحصول على إشعار التخرج بشكل مباشر وبموجبه يمكنهم تقديمه إلى أي جهة.

وأكد تركو أن الجامعة تفكر بحل جذري وهناك مساعٍ جادة لاعتماد لصاقة أمنية محلية يتم اعتمادها خلال الفترة القادمة لحماية الوثائق الجامعية من التزوير، وبالتالي يمكن الاستغناء عن اللصاقات التي يتم استقدامها عن طريق إحدى الشركات، وخاصة أن الجامعة تمنح سنوياً عدداً كبيراً من مصدقات التخرج يصل عددها لـ ٣٥ ألف مصدقة دراسية بإجمالي عدد الخريجين في كليات، وفروعها في درعا والسويداء والقنيطرة.

ويأتي ذلك ضمن خطة الجامعة ومشروعها القاضي بتبسيط الإجراءات في مختلف مفاصل العمل الإداري والخدمات المقدمة للطلاب.

وفي سياق جامعي متصل، تغدو معظم مشروعات التخرج في العديد من الكليات الجامعية «حبيسة الأدراج والرفوف» بمجرد إنجازها بغاية التخرج من مرحلة الإجازة وخاصة أنها تعتبر مادة امتحانية إلزامية لا يتخرج الطالب إلا بإعدادها من دون أن تتم الاستفادة منها بأفكار علمية قابلة للتطبيق على أرض الواقع وخاصة في الكليات التطبيقية مواكبة للظروف الراهنة.

ويبدو أن جامعة دمشق التفتت أخيراً لضرورة دعم مشروعات التخرج النوعية، وخاصة بعد الجولات الكثيرة التي قامت بها على العديد من الكليات لرصد واقع مناقشة المشروعات ومضمونها ورصد الأفكار والعناوين المهمة القابلة لترجمتها لمشروعات عمل تطبيقية يمكن الاستفادة منها.

وفي السياق، وضعت جامعة دمشق آلية جديدة لانتقاء مشروعات تخرج الطلاب في الكليات لمرحلة الإجازة التي يعول عليها في تقديم خدمة اجتماعية أو علمية أو دراسة تفصيلية لتمويله.

وعليه وجهت الجامعة تعميماً إلى عمادات الكليات، وعلى وجه الخصوص الهندسة الميكانيكية والكهربائية، والمدنية، والعمارة، والهندسة المعلوماتية، والزراعة والكلية التطبيقية، الهدف منه ترشيح عدة مشروعات تطبيقية مميزة قابلة للتطبيق العملي يمكن الاستفادة منها بما يخدم المجتمع من الناحيتين العلمية والعملية ليتم تبنيها وتمويلها شريطة ألا يزيد عدد المشروعات التي يتم ترشيحها على ٣ مشروعات باستثناء كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية بحيث يتم ترشيح مشروع تطبيقي مميز عن كل قسم.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد تركو أنه يتم ترشيح المشروع عن طريق مجلس الكلية، مؤكداً أن الجامعة ركزت على هذا الموضوع بهدف إعداد مشروعات تخرج نوعية ودعمها وتمويلها بغرار الأبحاث العلمية ورسائل الماجستير والدكتوراه بمرحلة الدراسات العليا.

وأضاف تركو: يأتي ذلك بعد ملاحظة أن عدداً كبيراً جداً من الأبحاث لا تتم الاستفادة منها على الإطلاق ولا تحظى باهتمام كبير من الطلبة والعديد من الكليات، لذا من الضروري بمكان إعداد خطة متكاملة لتبني المشروعات النوعية على أن تتم دراستها والنظر فيها عبر أقسام الكليات للحصول على الموافقة النهائية بخصوص مشروع التخرج النوعي.

وحسب تركو فإن عقوبة الاستلال «السرقة» في مشروع التخرج هي الصفر، وفي أغلب الأحيان يتم الطلب بإجراء تعديل على المضامين والأفكار المطروحة ضمن المشروع.

> ٣٥ ألفاً يتخرجون من جامعة دمشق سنوياً

عدم توافر المازوت والإسمنت يؤخر مشروع مشفى جامعة حماة!

رئيس جامعة حماة: الجهة المنفذة تتأخر كثيراً بعملها «فإذا أرادت أن تدق مسماراً تحتاج أسبوعاً!»

حماة- محمد أحمد خبازي

يشكل مشروع مشفى جامعة حماة قيمة مضافة للقطاع الصحي العام بالمحافظة، إذا ما عالجت الجهات المعنية معوقات تنفيذه وفقاً لما هو مخطط له، ووضعته بالخدمة المثلى لرفد العلوم المعرفية لطلاب طبيتي الطب البشري والتمريض والمعاهد الصحية في حماة، بالخبرة العملية الضرورية لتمكينهم من خدمة المرضى تحقيقاً لشعار ربط الجامعة بالمجتمع.

وحول هذا المشفى والتأخر بتنفيذه، بيّنَ رئيس جامعة حماة الدكتور عبد الرزاق سالم لـ«الوطن»، أن مشروع المشفى يقام على أرض جامعة حماة، في منطقة جنوب الملعب بجوار المدينة الجامعية ومبنى كلية الآداب، وبموجب عقد يعود إلى العام ٢٠١٨، والموقع بين الجامعة ومؤسسة الإسكان العسكرية فرع رقم ١٠٤، بقيمة إجمالية نحو ٣ مليارات و٧٤٠ مليون ليرة، وبمساحة ١٥٨٠٠ متر مربع وبمدة عقدية ٩٠٠ يوم، وقد تمت المباشرة العقدية فيه بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٣، وبلغت نسبة الإنجاز فيه نحو ٣٠ بالمئة فقط.

وأوضح أن الجهة المنفذة تأخرت كثيراً بتسليمه للجامعة، بحجة عدم توافر المازوت والإسمنت! وأنه تم مخاطبة الجهات المعنية بكتب رسمية، لرفع وتيرة العمل في هذا المشروع المهم، ولكن من دون جدوى، فالجهة المنفذة تتأخر كثيراً بعملها، فإذا أرادت أن تدق مسماراً تحتاج أسبوعاً!

ولفت رئيس الجامعة إلى أن أهمية هذا المشروع تكمن في تأديته أدواراً عديدة بحقية وعلاجية وخدمية، من خلال تقديم الفرصة لطلاب كليتي الطب البشري والتمريض والمعاهد الطبية المختصة، بالجانب العملي من دراستهم للاطلاع على الحالات السريرية، بإشراف مباشر من أساتذتهم، وبذلك يحصلون على الخبرة الكافية لأداء الدور المنوط بهم مجتمعياً من خلال تأديتهم الرسالة الإنسانية التي يحملونها على أكمل وجه.

وعن انعكاس مشروع المشفى الجامعي على الواقع الصحي في محافظة حماة، أكد الدكتور سالم أن الواقع الصحي في المحافظة قد تعرض خلال سنوات الأزمة إلى العديد من الصعوبات والتحديات كاستنزاف الكوادر الطبية والطواقم الإسعافية، إضافة إلى الحصار الذي تعرض له بلدنا الحبيب، وبذلك يأتي إنشاء هذا المشفى تعبيراً عن الإرادة والتحدي والأمل بأننا منتصرون على الإرهاب وأهدافه ومن يقف وراءه، وكذلك بدورنا كجامعة فإننا نسعى من خلال هذا المشفى إلى تحقيق الشعار والهدف الذي نسعى من أجله وهو ربط الجامعة بالمجتمع.

وقال الدكتور سالم: إن مشروع بناء وتجهيز المشفى الجامعي قد تأخر استلامه، ولكننا متفائلون بتسلم القسم التعليمي قبل نهاية العام، وإذا تحقق هذا الأمر فإن كلية الطب البشري تنتقل من المبنى الحالي المستعار إلى المبنى الجديد، وحسب الوعود فإن السنة الدراسية المقبلة ستكون في المبنى الجديد الذي يحتوي ٣ طوابق إضافة إلى القبو.

وعن التجهيزات المطلوبة للمشفى ووضعه في الخدمة، فقد بين الدكتور سالم أن الجامعة جاهزة لتخديم العملية التعليمية ومستلزماتها، وفيما يخص الجانب الخدمي فإن الجهات المعنية ستساعد بتخديمه وهناك موازنة كافية لهذا الأمر.